واقع الصناعات الصغيرة في العراق

الأستاذ الدكتور
مايح شبيب الشمري
جامعة الكوفة ـ كلية الادارة والاقتصاد
aliz.alsharmani@uokufa.edu.iq
الباحث
علي زيدان فنجان الشرماني
جامعة الكوفة ـ كلية التربية الأساسية
mayih.shabib@uokufa.edu.iq

The reality of small industries in Iraq

Prof. Dr.
Mayih AL-Shammri
University of Kufa - Faculty of Administration & Economy
Researcher
Ali Zidan
University of Kufa - Faculty of Basic Education

الخلاصة:-

كما هو معروف ان الدور الحيوي الذي تؤديه الصناعات الصغيرة يتمثل بسد حاجة السوق المحلي وتقليل الاستيراد من السلع المماثلة والذي يحسن وضع ميزان المدفوعات، اضافة الى تقليل البطالة والحد من الفقر، فضلا عن اهميتها الكبيرة في زيادة معدل نمو القطاع الصناعي ومعدل النمو بشكل عام. وعند دراسة واقع الصناعات الصغيرة في العراق أتضح ان المؤشرات العددية (عدد المنشآت، عدد المشتغلين) كان اتجاهها العام يشير الى الانخفاض بسبب الظروف ما بعد عام ٢٠٠٣، اما المؤشرات القيمية (الأجور والمزايا، قيمة الإنتاج ومستلزماته) فكانت تشير الى أي الارتفاع بسبب ارتفاع الاجور وارتفاع مستوى الاسعار والتضخم. وبتطبيق معايير كفاءة الأداء الصناعي الرئيسية على الصناعات الصغيرة وهي (القيمة المضافة الاجمالية، وانتاجية العمل، ومعدل الاجر، والقيمة المضافة الاجرية، ودرجة التصنيع) كانت النتائج التي تم التوصل هو تحقيق زيادة في كل من القيمة المضافة الاجمالية وانتاجية العمل ومعدل الاجر والقيمة المضافة اللااجرية، بينما حققت انخفاض في درجة التصنيع خلال المدة المدروسة، وقد لا يعد ذلك تطورا حقيقيا لتلك الصناعات بسبب ارتفاع مستوى الاسعار والاجور، لذلك نوصي بضرورة وجود دعم حقيقي لكي تلعب دور مهما في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة، العمالة الماهرة، الاهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة، الكفاءات الادارية والفنية، مزايا الصناعات الصغيرة، انخفاض مستوى النوعية.

Abstract:-

It is also known that the vital role played by small industries is to meet the needs of the local market and reduce imports of similar goods, which improves the balance of payments situation, in addition to reducing unemployment and reducing poverty, as well as its great importance in increasing the growth rate of the industrial sector and the growth rate in general. When studying the reality of small industries in Iraq, it became clear that the numerical indicators (the number of establishments, the number of workers) were their general trend indicating a decline due to the conditions after the year 2003, while the value indicators (wages and benefits, the value of production and its requirements) were indicating any rise due to higher wages The high level of prices and inflation.

By applying the main industrial performance efficiency standards to small industries, which are (total value added, labor productivity, wage rate, wage added value, and degree of industrialization), the results obtained were the achievement of an increase in both total value added, labor productivity, wage rate and non-wage value added, While it achieved a decrease in the degree of industrialization during the studied period, and this may not be considered a real development for those industries due to the high level of prices and wages, therefore we recommend the need for real support in order to play an important role in the process of economic development in Iraq.

Keywords: small industries, skilled labor, economic importance of small industries, managerial and technical competencies, advantages of small industries, low level of quality.

المقدمة:

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، إذ أن رفع المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي يعد الأساس في تركيب البنية الاقتصادية خصوصا البلدان النامية التي ترتكز في اقتصادياتها على تصدير المواد ألأولية، فانتشار الصناعات الصغيرة تمثل خطوة لتطور الصناعة بشكل عام ومن خلال استثمار الموارد الأولية المتاحة والمتوفرة لسد الاحتياجات بالاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الاستيرادات الدول الاخرى، اذ ان المواد الأولية المتاحة قد تكون غير مستغلة بشكل جدي ولذلك فأن مساهمة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة خاصة من الناحية الصناعية كون الاخيرة ذات دور أساسي في توفير ما تحتاجه المشاريع الكبيرة من خدمات صناعية ومواد ثانوية وسيطة محققه بذلك نوعا من التشابك والاعتماد المتبادل بين الانشطة المختلفة.

وبما ان العراق يعد من البلدان النامية التي تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد وفي مقدمتها تدهور البنية الاقتصادية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي اثر بشكل كبير على مستوى النشاط الاقتصادي، ناهيك عن تفاقم البطالة ومحدودية فرص العمل والتشغيل في اقتصاد في ظل اختلالات بنيوية كثيرة لعل ابرزها اعتماده المفرط على النفط في تكوين الدخل والناتج القومي وتدهور بعض الصناعات الصغيرة بسبب الاعتماد المفرط على ما يستورده البلد من منتجات وسلع مختلفة بالرغم من توفر امكانية تصنيع البعض منها.

أهمية البحث:

إن بيان أهمية الصناعات الصغيرة و ومقدار مساهمتها في الناتج الصناعي وتشخيص المشاكل والمعوقات التي تواجهها تلك الصناعات من خلال دراسة مسار تطور مؤشراتها الاقتصادية، وكذلك تقييم مستوى ادائها يساهم في الوصول إلى حلول مناسبة ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجهها ومن شأن ذلك يؤدي الى وضع استراتيجة مناسبة لرفع مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في غموض بعض معالم وتطور الصناعات الصغيرة في العراق وعدم وضوح العلاقة بين نمو وتطور انتاج الصناعات الصغيرة وبين بعض مؤشراتها الاقتصادية، ولذلك فأن السؤال المطروح في مشكلة البحث، هو ماهي الكيفية التي تعبر عن واقع الصناعات الصغيرة من حيث معرفة طبيعة مؤشراتها المتمثلة ب(عدد المنشآت، عدد المشتغلين، الأجور والمزايا، قيمة الإنتاج، وقيمة مستلزمات الإنتاج)، كذلك ماهي طبيعة تقييم تلك المؤشرات من حيث تطبيق بعض معايير كفاء الاداء مثل(القيمة المضافة الإجمالية، إنتاجية العمل، معدل الأجر، القيمة المضافة الأجرية، درجة التصنيع)، وبالتالي فأن معرفة الجواب من خلال هذا البحث يتيح لراسمي السياسة الاقتصادية للاسترشاد بذلك من اجل رفع مساهمة الصناعات الصغيرة في الناتج المحلي وفي التنمية الاقتصادية بشكل عام.

هدف البحث:

يمثل موضوع الصناعات الصغيرة الأهمية الفائقة لدى الباحثين في مجال المنشآت الانتاجية، وعلى هذا الأساس فأن أهداف البحث تتجلى بالآتي:

١- بيان دور الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية للبلد.

٢- تحليل واقع العملية الانتاجية الخاصة بالصناعات الصغيرة من خلال دراسة مؤشراتها الاقتصادية.

٣- تقييم تلك الصناعات لمعرفة مستوى ادائها وبالتالي وضع الحلول المقترحة لمعالجة بعض المشاكل التي تعانيها.

فرضية البحث:

لقد انطلقنا في دراسة الصناعات الصغيرة من فرضية أساسية تشير إلى أهمية تلك الصناعات تسهم بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المختلفة، كما نفترض ان دور تلك الصناعات ضعيفا ولم يرتقي إلى المستوى المطلوب من حيث مساهمتها في الناتج الصناعي والناتج المحلي، ناهيك عن ضعف دورها التنموي في العراق.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تم اختيار الجانب التطبيقي للبحث على الصناعات الصغيرة في العراق خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨) على مستوى مؤشراتها الاقتصادية وبيان طبيعة تطورها وتقييمها خلال المدة المدروسة.

هيكلية البحث:

يتضمن البحث من ثلاث مباحث أساسية فضلاً عن المقدمة والخاتمة حيث أهتم المبحث الأول باستعراض الجانب النظري للدراسة وتوضيح مفهوم الصناعات الصغير وبعض المفاهيم المرتبطة بها فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة، أما المبحث الثاني، فقد تناول دراسة تجارب الصناعات الصغيرة في بعض الدول العربية، أما المبحث الثالث فقد تضمن الإطار التحليلي للمنشآت الصناعية الصغيرة وتوضيح المؤشرات الأساسية لها ومعرفة طبيعة تطورها، فضلاً عن تحليل نتائج تطبيق معايير كفاءة الأداء الصناعي للصناعات الصغيرة وعلى ضوء ذلك تم وضع بعض الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تسهم في النهوض بمستوى ادائها وتفعيل دورها في العراق.

المبحث الأول

الإطار النظري لصناعات الصغيرة

أولاً: مفهوم الصناعات الصغيرة

توجد عدّة أراء بخصوص تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة وهذه الآراء تستند على معايير اقتصادية مثل عدد العاملين ورأس المال المستثمر وكمية الانتاج أو قيمته والملكية وغيرها من المؤشرات التي قد تختلف من دولة إلى أخرى ومن فرع صناعي الى أخر ومن مدة زمنية الى أخرى.

وبشكل عام يصعب الاعتماد على مؤشر واحد لتقسيم المنشأة الصناعية من حيث الحجم كمؤشر حجم الانتاج أو قيمته أو قيمة الموجودات الثابتة بسبب التغيرات المستمرة في الاسعار و موجات التضخم التي تؤدي إلى تضليل القيمة الحقيقية للموجودات الثابتة والانتاج، اما مؤشر عدد العاملين فان ما يؤخذ عليه أنه يهمل الأساليب الفنيّة المستخدمة

في الانتاج والمستوى التكنولوجي المستخدم، لكنه ينطوي على قدر كبير من التحكم في اختيار الحجم الفاصل ما بين المنشآت، فضلا عن تفوقه في مزاياه على المؤشرات الأخرى في أمكانية الاعتماد عليه لأجراء المقارنات عبر فترات زمنية مختلفة.

فمثلاً تعد الأردن المنشأة الصناعية صغيرة في حالة استخدامها أقل من خمس عمال، وتعدها مصر صغيرة عندما تستخدم ما بين (٦- ١٥) عاملا، وفي الهند تحدد الصناعات الصغيرة بالاعتماد على رأس المال فالتي يكون فيها أكثر من (٧٥٠) الف روبّية (بغض النظر عن عدد العمال)، وكذا الامر في الأكوادور حيث جعلت الاولى الحد الأعلى للاستثمار في هذه الصناعات بمبلغ (١١)الف دولار، بينما اعتبرت وجمهورية كوريا بما يعادل(٢٠٠)الف دولار وفي اليابان تعد الصناعات التي لا يزيد عدد المشتغلين فيها (٣٠٠) عامل ولا تستثمر اكثر من (٢٨) الف دولار هي صناعات صغيرة. وتعد الولايات المتحدّة الأمريكية الصناعات صغيرة في حالة استخدامها (١٠٠٠) عامل فأقل. أما في العراق فقد اعتمد على مؤشرين للتمييز بين الصناعات هم عدد العاملين ورأس المال المستثمر في الموجودات الثابتة حيث تعد الصناعات صغيرة أذا استخدم أقل من (١٠) عمال واستثمار اقل من (٧٠٠) الف دينار عراقي في المكائن والآلات[١].

في ضوء ما تقدم يتبين ان معظم المفاهيم الدولية أو الإقليمية للصناعات الصغيرة استندت على معيار عدد العاملين أو حجم رأس المال المستثمر او الاثنين معا، ويبدو أيضا أن أهم العوامل الفاعلة في تفاوت الحدود العليا للصناعات الصغيرة في الدول المختلفة هو مستوى التقدم الاقتصادي، ففي الدول النامية تنخفض هذه الحدود وتقل أكثر في الدول ألأقل نمو أو ترتفع في الدول المتقدمة، كذلك فان الامكانات المالية لها دور في تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة فان كانت الامكانات محدودة وازداد توجهها نحو الصناعات الكبيرة فأن الحدود الفاصلة ترتفع وبالعكس واذا كانت مواردها كثيرة فأن الحدود تنخفض فضلاً عن ان معيار طبيعة النشاط الصناعي وغيرها من المعايير الأثر الكبير في تعريف الصناعات.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الصغيرة:

أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطيع الصناعات الكبيرة التغلب عليها إلى توجه الحكومات نحو الاهتمام الصناعات الصغيرة اعترافا منها بدور هذه الصناعات في المساهمة

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أظهرت التطبيقات العملية للصناعات الصغيرة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعة بغض النظر عن نسبة ومراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع بالرغم من أهمية الصناعات الكبيرة ودورها الاقتصادي والاجتماعي لأسباب عديدة منها[٢]:

١- انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في الكثير من الدول.

٢- تخلف الفن الإنتاجي والخبرات الفنيّة المتخصصة فضلاً عن ندرة الموارد الرأسمالية اللازمة لأقامه صناعات كبيرة على وفق أسس اقتصادية وفنيّة متقدمة.

٣- ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة ألشرائية للأفراد لانخفاض نصيب من الدخل القومي مما يعني عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبيرة للصناعات.

٤- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة.

٥- المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات.

٦- تعبئة رؤوس اموال من أفراد وجمعيات غير حكومية وهذا افضل من أن توجه نحو الاستهلاك فهذا يعني زيادة الادخارات والاستثمارات.

٧- الاعتماد على الموارد المحلية والنواتج العرضية للصناعات الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيرادات.

٨- تحقيق نوعاً من التوازن الجغرافي لعملية التنمية كونها تتسم بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.

٩- المساهمة في زيادة الناتج القومي خصوصا في الدول النامية.

١٠- أنها تمثل نسبة كبيرة من مجمل حجم الصناعات في معظم دول العالم.

١١- تؤدي إلى تحقيق مشاركة جميع الشرائح المجتمعية من خلال الادخار والاستثمار للمساهمة في عملية التنمية.

١٢- لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو مساحات واسعة.

١٣- بالنظر لصغر حجمها فأن بإمكانها التوغل إلى القرى والأرياف والحد من ظاهرة هجرة السكان إلى المدن الكبيرة.

١٤- مصدر لامتصاص البطالة.

١٥- وسيلة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي.

١٦- تخدم كمدرسة أو ورشة للتدريب على بعض الحرف والمهارات.

١٧- تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم المختلفة.

١٨- مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها.

١٩- تعد رافد لاستيعاب المنتجات والمنتجات الوسيطة للصناعات الكبيرة.

٢٠- وسيلة لاستثمار المواد الاولية المحلية سواء كانت نصف مصنعة أو خدمات غير مستثمرة.

٢١- أنها تتناسب ومتطلبات السوق المحلية خصوصا في الدول النامية التي تعاني من صغر حجم السوق وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين.

ثالثاً: مزايا الصناعات الصغيرة:

تتجلى الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة في المميزات التي تتميز بها هذه المنشأة مقارنة مع المنشآت الصناعية المتوسطة والكبيرة، ويمكن أيجازها بما يأتي:

١- أن حجم رأس المال في الصناعات الصغيرة غالبا ما يكون أقل بكثير قياسا بما تحتاجه الصناعات المتوسطة والكبيرة من استثمارات وهذه الصفة مهمة في عملية التنمية الاقتصادية لاسيما في البلدان التي تعاني من ندرة رأس المال.

٢- أن لصغر نطاق نشاط الصناعات الصغيرة وبساطة التكنولوجيا المستخدمة فيها وافتقارها إلى الهياكل البيروقراطية والتنظيمات الهرمية والتشكيلات الادارية، جعل انتاجها يتكيف بشكل أسرع مع حاجة السوق مقارنة بالصناعات الكبيرة التي

تحتاج إلى مدة أطول ولرؤوس أموال أكثر وإلى موافقات معينة من أجل تبديل أو تكيف انتاجها بما يتفق واحتياجات السوق وأذواق المستهلكين[٣].

٣- عدم حاجة الصناعات الصغيرة إلى الخدمات الكبيرة المكلفة فهي لا تستلزم توافر تلك الشبكات المعقدة من الطرق والمواصلات والماء والكهرباء والخزن، في حين أن فاعلية الصناعات المتوسطة والكبيرة لا تتحقق الا من خلال توفر بنية تحتية بالمستوى الذي يلاءم حجمها وطبيعة نشاطها، ومن بعدها يكون من السهولة للصناعات الصغيرة أن تتكيف في المناطق الريفية والاقاليم التي لا تتوافر فيها البنى الأساسية والهيكلية، وبذلك فهي تتميز بمرونة عالية باختيار موقع الإنتاج مقارنة بالصناعات المتوسطة والكبيرة.

٤-تعمل الصناعات الصغيرة على أساليب الانتاج القائمة على تدريب وتأهيل رجال الاعمال الجدد وخريجو الكليات والمعاهد والمدارس المهنية والقوى غير الماهرة وبذلك فهي تسهم بشكل غير نظامي في تطوير كل من التكتيك المستخدم في نمط الانتاج والكوادر الادارية والفنية والمهنية والتي يمكن ترحيلها تدريجيا إلى المنشآت الصغيرة.

٥- نتيجة لاعتماد الصناعات الصغيرة على أسلوب تكثيف العمل فهي بذلك أقدر من الصناعات المتوسطة والكبيرة في تشغيل أكبر عدد من العمال، ولهذا السبب يوصي البعض بتنميتها وتطويرها كوسيلة لمواجهة كل من النمو السكاني والهجرة الداخلية والخارجية والبطالة والفقر وسوء توزيع الدخل.

٦- أن الصناعات الصغيرة تحقق مساهمة في رخاء المجتمع عن طريق ما توفره من فرص عمل لاسيما الشريحة الكبيرة من غير المتعلمين، ومن خلال ما توفره هذه الصناعات من السلع والخدمات بأسعار رخيصة نسبيا لأنها تكون عادة قريبة من المصادر التي تحصل منها على المواد الاولية ومن خلال الاسواق التي تبيع فيها منتجاتها الخاصة للفئات ذات الدخول المنخفضة.

رابعاً: الخصائص العامة للصناعات الصغيرة:

على الرغم من حجم النسبي الصغير مقارنة بالصناعات الكبيرة ألا انها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية الصناعات الاخرى منها:

١- الاشراف المباشر من قبل المشروع ، لكون أدارتها تتم من قبل المالك شخصيا ولذلك فأن أدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع حيث يتوزع الاهتمام نحو أتجاهين هما[٤]:

الأول: ما يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب له.

الثاني: ما يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية بين العمال داخل المصنع.

٢- سهولة تكيف الانتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بنظر الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك وتتميز بسرعة تغير الانتاج مع مراعات لسد احتياجات السوق وذلك اعتمادا على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على المكائن البسيطة القابلة لإنتاج أكثر من السلعة.

٣- دقّة الانتاج وجودته بسب اعتماد التخصص في انتاج سلعة معينه مما يعني ارتفاع مهارة العاملين وزيادة انتاجيتهم.

٤- يمكن أقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلّة وسائل الانتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن اقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الاسواق وكذلك في القرى والارياف القريبة من مصادر المواد الاولية، أذ أن طبيعة عمل هذه الصناعات يرتبط بشكل مباشر وأني بالاحتياجات اليومية للأفراد.

٥- المساهمة في رفع المستوى المعاشي وتلبية جزء من الاحتياجات الاساسية لشرائح المجتمع المختلفة عموما مثل السلع والمنتجات الغذائية والملابس المتنوعة والحصول على تكنولوجيا معينة رخيصة الثمن، مما يعني ان ارتفاع مستوى الانتاج بسبب توفير الجهود وتقليص الوقت اللازم للإنتاج.

خامساً: العيوب التي يمكن أن توجه الصناعات الصغيرة:

مقابل الأهمية الاقتصادية لهذه الصناعات فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها خصوصا في الدول النامية ومن هذه العيوب هي:

أولاً: أن هذه الصناعات وبسبب الاجراءات الضريبية المتشددة او القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية او الصحية قد تنطوي تحت أطار القطاع غير المنظم والذي يعمل بعيدا عن القوانين، وقد يتخذ شكل الخارج عن القانون في أحيان كثيرة سواء المتعلقة بحقوق الانسان (العمال) أو السلامة الصناعية والمهنية أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والنوعية، والواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعدم الانسجام أو التناغم مع المتطلبات العصرية لعملية التصنيع وبين الإمكانات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها الصناعة الصغيرة فهي لم تصبح صغيرة فقط لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية ولكنها أساسا صغيرة بسبب الإمكانات المالية المتاحة لها والتي لا تتناسب مع الاعباء التي يفرضها التكييف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبة منها أو الاجتماعية خصوصا عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين أولويات تنسجم مع أوضاع هذه الصناعة وتعاملها نفس معاملات نفس الصناعات المتوسطة والكبيرة ذات الامكانات المالية الكبيرة الواسعة، وقد تعمل التشريعات على معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من الامتيازات التي تخص حدّا معين في رأس المال الثابت والتي غالبا ما تكون بشكل إعفاءات كمركية أو ضريبية، وهذا بحد ذاته يدفع الصناعات الصغيرة ويشجعها على الخروج عن القانون والعمل في أطار القطاع غير المنظّم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية(٥).

ثانياً: عدم قدرة الصناعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجيّة، فهذه الصناعات وفي معظم الدول النامية نشأة لسد احتياجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ذات النوعية المتناسبة مع مستويات المعيشة في هذه البلدان ولم تكن لتلبية للارتباطات الامامية والخلفية التي تلقها الصناعات المتوسطة والكبيرة، فلا هي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة ولا هي بالصناعات المتلقية لفرص التصنيع التي تخلقها الصناعات الكبيرة وهنا أيضا فأن وضعها الموصوف بالصناعات المستجيبة لواقع اقتصادي متخلف، يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجيّة في مجال عملها خصوصا بسبب مشكلات التمويل التي كانت أصلا بسبب نشأتها الصغيرة، وقد أعتد العديد

منها في البقاء والاستمرار على رخص أسعار منتجاتها الناجم عن بساطة النوعية بالمقارنة مع اسعار الصناعات المتطورة تقنيا أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والاسعار المرتفعة، وعلى هذا الاساس فأن العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة للانقراض مع تحسن الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات معدلات النمو العالية في حالة غياب الأسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه الصناعات ودفعها للتعايش مع الصناعات المتوسطة والكبيرة وتحويلها إلى الصناعة المغذية والمتلقية في أطار العلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي.

سادساً: مشاكل الصناعات الصغيرة:

تواجه الصناعات الصغيرة مشاكل متعددّة منها ما هي خارج عن أرادة المشروع وأدارته بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تمر بها الدول، ولذلك يصعب تغيرها من قبل أدارة المشروع وهنالك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بالتوجهات العامة لسياسات المشروعات الصغيرة ويمكن معالجتها من قبل أدارة المشروع، ويمكن أجمال أهم مشاكل الصناعات الصغيرة كما يأتي:

١ـ المشاكل الخارجة عن أرادة المشروع:

أ - التمويل:

وهو في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه الصناعات، أذ أن صغر حجم المشروع يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك الصناعات مقابل القروض فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات الحسابية التي تبين الوضع المالي والتنبؤ لمستقبلها.

ب - المواد ألأولية:

تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك الصناعات على المواد الاولية المستوردة فضلاً عن المواد الأولية المحلية بسبب انتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع الاستيرادات وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبيا مقارنة بالصناعات الكبيرة ناهيك عن المشاكل الإدارية والقانونية والتنظيمية.

ت - العمالة الماهرة:

يعد العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فأن نقص العمالة الماهرة هو من المعوقات التي تواجهها هذه الصناعات أذ لا يمكن تجاوزها بسهولة رغم أدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب ذلك إلى تفضيل العاملين إلى الاشتغال في المصانع الكبيرة وبالأخص الحكومية بسبب الأجور المالية والحوافز وامتيازات التقاعد والضمان الاجتماعي فضلاً عن انعدام الضوابط التي تحد من عملية انتقال العمالة من مشروع لأخر أو من قطاع لأخر.

ث - الكفاءات الإدارية والفنية:

تعد الإدارة العلمية مفتاحا لنجاح العملية الصناعية ومن ثم فهي العامل الأساسي للنمو والتطور الاقتصادي وتفتقر هذه الصناعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية أو التسويقية أو الأمور الفنية وغيرها من مستلزمات العمل الجماعي.

إن طبيعة العمل الصناعي بغض النظر عن حجم المشروع يتطلب نوعين من الخبرة وهي بمثابة تقسيم للعمل هي:

النوع الاول: الجانب الفني:

وهو ما يتعلق بتمشيه أمور المشروع من الناحية الفنية كتوفير مستلزمات الانتاج، واختيار وترتيب المشروع، وضبط الجودة والسيطرة النوعية، والحد من حالات التوقف غير الضرورية، وبرمجة فترات الصيانة والإدامة.

النوع الثاني: الجانب الاقتصادي:

ما يتعلق بتشغيل المشروع تشغيلا اقتصاديا يضمن تحقيق أقصى معدل للربح وبأقل كلفة عن طريق مراقبة المصروفات الإدارية والمصروفات العامة والرقابة على التكاليف وبرمجة عمليات شراء المواد الاولية وتسويق السلع المنتجة، ولكون معظم أصحاب المشاريع الصغيرة تنقصهم الدراية في مجال الاقتصاد والادارة مما يزيد من تخلف اساليب الإدارة واشتغالها دون حدود الجدوى الاقتصادية وهي[٦].

أ - التسويق:

يعتمد حجم الانتاج على سعة الاسواق المحلية وهنالك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع منها حجم السكان، دخول الافراد، السلع المستوردة، والمنافسة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة فيما يخص الاسعار والكميات والنوعيات وعدم وجود أجهزة تسويقية كفوءة وعدم استغلالها للدعاية مع اعتمادها الوسطاء في تصريف السلع.

ب - الانتماء:

تعاني الصناعات الصغيرة من عدم وجود جهة تعتني بشؤونها بسبب سعة أنتشارها وتباعد مكانها وصعوبة جمعها تحت جهة مركزية او مهنية معينة، ويؤدي ذلك إلى حرمان المشروعات من الحصول على الامتيازات والتسهيلات وفرص التشجيع التي تتمتع بها المشروعات المتوسطة والكبيرة وتجعلها عرضة لمزاحمة الجهات المختلفة من عدم اهتمام او غلق او ترحيل.

ت - الضرائب والرسوم:

تتأثر الصناعات الصغيرة بالرسوم المفروضة عليها أكثر مما تتأثر بها الصناعات المتوسطة والكبيرة بسبب شمول الأخيرة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم فهي أعباء تتحملها الصناعات وتؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج وانخفاض الارباح.

ث - ازدواجية الإجراءات:

تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والكمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك)، وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك الصناعات.

٢ـ مشاكل ضمن المشروع (المشاكل الداخلية)[٧]:

أ - انخفاض الإنتاج: هنالك أسباب عدّة تؤثر في انخفاض إنتاجية المشروع منها:

- سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية.
- سوء تدبير مستلزمات الانتاج الاخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات التبريد.

- انخفاض مستوى الخبرات الفنية.
- كثرة توقفات العمل.
- عدم انتظام العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتركون العمل.

ب - **انخفاض مستوى النوعية:** بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الانتاج وارتفاع اسعار المواد الاولية فضلاً عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدرّبة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.

ت - **الحوادث والأمن الصناعي:** وذلك بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضا، فضلاً عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي والإجهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار في العمل وتأثيرات الطقس.

ث - **ارتفاع الكلفة:** حيث تفتقر غالبية الدول النامية إلى أنظمة السيطرة على الكلفة بسبب حداثة هذا النوع من الصناعات فيها والتأكيد فقط على ارتفاع أجور العمال كسبب رئيسي لارتفاع الأسعار وعدم الأخذ بنظر الاعتبار بقية مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الكهرباء وما تؤدي به إلى ارتفاع الأسعار.

المبحث الثاني

بعض تجارب الصناعات الصغيرة في البلدان العربية

أولاً: تجربة جمهورية مصر:

بالرغم من الصناعات الصغيرة ليست حديثة العهد في مصر، الا ان التجربة الحديثة نسبيا بدأت عام ١٩٩١ من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة، وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج حتى عام ١٩٩٨ أكثر من (٨٦) الف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي (٤٥٠) مليون دولار أمريكي منها (٤٥) الف مشروع صغير جدا يعرف بأسم (مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات المنزلية) وقد بلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي (٥٣٪) من أجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب (١٨) مليون دولار.

وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات، إذ لم تعد الحكومة تضمن لهم

فرص العمل المناسبة في مؤسساتها، فقام الصندوق بدعم أنشاء مشاريع صغيرة لهؤلاء في مجالات العمل المختلفة كما طرح برنامج (المقاول الصغير) لخريجي كليات الهندسة في مجال البناء والتشييد وصيانة البنية التحتية مع التخطيط لمستقبل على ما يسمى بـ (حضانات التكنولوجيا وحضانات الأعمال والصناعات الغذائية)[٨].

وقد أصدر في نهاية عام ١٩٩٩ قرار جمهوري يقضي بأنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة القائمة فعلاً وأنشاء مشاريع جديدة للشباب لتأمين فرص عمل لهم وتقديم الخدمات بأسعار رمزية.

ويقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة برامج تسهم في تفصيل دور الصندوق في دعم الصناعات الصغيرة منها[٩]:

١- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال والذي يقوم على تهيئة البيئة المناسبة ومستلزمات قيام النشاط الصناعي والرعاية الفنية.

٢- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة.

٣- برنامج مراكز التقنية النوعية في المجالات المختلفة مثل الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها.

٤- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمار القومي.

٥- برنامج تنمية الصناعات الغذائية لتوفر المعلومات الفنية والاقتصادية والصحية.

٦- برنامج تنمية الحقوق والامتياز التجاري.

ومن الجدير بالذكر ان البرنامج المذكور الذي انطلق في نهاية التسعينات في مصر له اثاره الايجابية على تنمية الصناعات الصغيرة لتفعيل دورها في استغلال المواد الاولية كالجلود والغزل والمواد النباتية والصناعات اليدوية الاخرى، وهذه بدورها ادت الى سد جزء من حاجة السوق المحلي ناهيك عن تخفيض مستوى البطالة ومستوى الاستيرادات، وهذا البرنامج تم تطويره لتأخذ الصناعات الصغيرة تطورا ملموسا خلال العقدين الاخيرين.

ثانياً: تجربة سلطنة عمان:

تستخدم سلطنة عمان معيار عدد العمال في تعريف المشروع الصغير فهو الذي يستخدم أقل من عشرة عمال، وتشكل العمالة الوافدة إلى سلطنة عمان ما يقارب (٩٧٪) من أجمالي العمالة في المشاريع الصغيرة مما أدى إلى اعتبار ذلك من أهم التحديات التي تواجه تطوير المشاريع الصغيرة فضلاً عن ضعف إنتاجية القوى العاملة العمانية ومحدودية الأسواق، وتشير الإحصائيات إلى أن المشاريع الصغيرة مثلت ما يقارب (٧٦٪) من أجمالي المشاريع الصناعية في عمان عام ١٩٩٦، واخذت الصناعات الصغيرة في التطور النسبي في العقدين الاخيرين مما زاد من درجة مساهمتها في الناتج المحلي العماني.

وقد قامت سلطنة عمان بمضاعفة الجهود لتفضيل دور الصناعات الصغيرة في استيعاب الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد والثانويات، إذ اتخذت الحكومة العمانية عددا من الاجراءات منها:

١- أنشاء بنك التنمية العمانية في عام ١٩٧٧ لتهيئة الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الصغيرة وتقديم القروض بنسبة تتراوح ما بين (٥٠- ٧٠٪) من كلفة المشروعات الجديدة، واستمر هذا البنك في تقديم خدماته حتى السنوات الأخيرة، مما وفر دعما تمويليا لتلك الصناعات وادى الى ازدياد مستوى تطورها.

٢- اهتمام برنامج المنحة المالية لوزارة التجارة في منح قروض لأنشاء المشاريع الصغيرة بحدود (١٠٠) الف ريال عماني بدون فوائد وبمدة سداد ما بين (١٠-١٥) سنة.

٣- إعداد برامج تنمية ضمن برنامج يسمى (انطلاقة) للتدريب على الحرف والمهن الحرّة المختلفة.

٤- أنشاء شركة استثمارية متخصصة لدعم المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص.

٥- أنشاء الصندوق العماني لتنمية مشاريع الشباب، وقام بتمويله السلطان الراحل قابوس إذ يقدم هذا الصندوق قروضا تزيد عن (٥٠٪) من قيمة رأس المال للمشروع الجديد.

ثالثاً: تجربة الجزائر في الصناعات الصغيرة:

تعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على النفط،

وادراكا منها بنفاذ ذلك المورد الطبيعي وقد طبقت الجزائر جملة من السياسات والإجراءات العملية، التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل غير النفط، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وكان من ضمن تلك السياسات والإجراءات الاهتمام بتطوير وتنمية المنشآت الصغرى والمتوسطة.

وتصنف المنشآت الصغرى والمتوسطة إلى ثلاثة انواع، وهي منشآت متناهية الصغر، المنشآت الصغيرة، والمنشآت المتوسطة. فيما يتعلق الامر بالمنشآت متناهية الصغر التي تتراوح حجم العمالة فيها ما بين (١- ٩) عاملاً، ولا يتعدى مجموع إيراداتها الإجمالية (٢٠) مليون دينار جزائري، ولا تتجاوز أرباحها الصافية (١٠) مليون دينار، أما المنشآت الصغيرة التي تتراوح حجم العمالة فيها ما بين (١٠- ٤٩) عاملاً، ويزداد إجمالي إيراداتها السنوية عن (٢٠٠) مليون دينار جزائري، وان صافي أرباحها السنوية لا تتجاوز (١٠٠) مليون دينار جزائري. بينما المنشآت المتوسطة التي تتراوح حجم العمالة فيها ما بين (٥٠- ٢٥٠) عاملاً، وتتراوح إيراداتها السنوية ما بين (٢٠٠) مليون إلى ملياري دينار جزائري، وان صافي أرباحها السنوية تراوح ما بين (١٠٠) و(٥٠٠) مليون دينار جزائري[١٠].

المبحث الثالث

الإطار التحليلي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق

نتناول في هذا المبحث أهم المؤشرات الأساسية لتطوير المنشآت الصناعية الصغيرة مع بيان اتجاهات تطورها للمدة المدروسة وكما موضح في الجدول (١) هذا من جهة ومن جهة أخرى نتناول نتائج تطبيق معايير كفاءة الأداء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق وكما هو موضح في الجدول (٢).

أولاً: المؤشرات الأساسية لتطور قطاع الصناعات الصغيرة في العراق[١١].

١ـ عدد المنشآت*:

يمثل هذا المؤشر حجم الطاقات الإنتاجية على مستوى المنشآت باختلاف أحجامها ومن البديهي يعني زيادة عدد المنشآت إلى التوسع الأفقي في تلك الصناعة مما يشير إلى الاتجاه الإيجابي والعكس بالعكس، فبالنسبة إلى عدد منشآت الصناعات الصغيرة انخفضت من

(٧٧١٩٧) عام ٢٠٠٠ثم اخذت بالانخفاض بسبب ظروف الحرب واثارها بعد ٢٠٠٣ لتصل الى اقل عدد (١٠٢٨٩) عام ٢٠٠٩، ويعزى هذا الانخفاض إلى تعرضها للإلغاء لقلة مردوداتها ووجود مجالات أخرى للاستثمار ولاسيما أن هذا الحجم من المنشآت يعود إلى القطاع الخاص وان مبدأ تحقيق الربح يعد دوراً كبيراً في بقاء أو الغاء المنِشأة ونتيجة لظروف تلك المدة أدت إلى تناقص عدد هذه المنشآت، وبعد عام ٢٠٠٩ اخذ عدد المنشآت بالتزايد حتى بلغ (٤٧٢٨١) عام ٢٠١١، ولكن بعد عام ٢٠١١ اخذ عدد المنشآت بالتذبذب والانخفاض التدريجي حتى وصل إلى (٢٥٧٤٧) عام ٢٠١٨، كما في الجدول (١)، ويعزى التذبذب في اعداد المنشآت الصغيرة الى الظروف التي يمر بها البلد فبعد ٢٠٠٣ اخذت بالانخفاض وقد يعود ذلك للظروف الامنية غير المستقرة ناهيك ان اعداد من العاملين فيها تركت العمل فيها واتجهت الى التوظيف الحكومي والانخراط بالأجهزة الامنية والعسكرية، وعندما تتلقى هذه المنشآت بعض الدعم التمويلي تأخذ بالزيادة النسبية، الا ان اتجاهها العام هو نحو الانخفاض، ونأمل من الدولة تقديم الدعم المالي والتسهيلات الضريبية والادارية وغيرها من المساعدات لغرض التوسع في اعداد الصناعات الصغيرة في العراق.

٢ـ عدد المشتغلين:

يعد التشغيل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة احد اهم العوامل التي تركز عليها الحكومات في دعمها لهذه المشاريع وخاصة تلك البلدان التي تعاني من مشكلة البطالة وشحة رؤوس الاموال، ويشير عدد العاملين في قطاع معين إلى مستوى التشغيل والاستخدام في ذلك القطاع، فكلما أزداد مستوى الاستخدام كلما أنخفض مستوى البطالة في المجتمع من جهة وزيادة الدخول وارتفاع مستويات المعيشة من جهة أخرى، وبذلك فأنه يعد عنصر القوة الانتاجية الأساسية القادرة على خلق قيمة أضافية جديدة، وعلى هذا الأساس فأن الزيادة في عدد المشتغلين يجب أن ترافقها زيادة في انتاجية العمل وخلافا لذلك يعد هدراً في استخدام هذا المورد وظهور البطالة المقنعة وانخفاض في كفاءة انتاجية العاملين، وتشير البيانات أن عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة كان متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة المدروسة في العراق، إذ انخفض عدد المشتغلين من (١٦٤٥٧٩) عام ٢٠٠٠ إلى (٢٧٧٨٠) عام ٢٠٠٩، وبعد عام ٢٠٠٩ اخذ عدد المشتغلين

بالتذبذب حتى وصل إلى (٨٣٣٧٥) عام ٢٠١٨، ويرجع ذلك الى ان عدد المشتغلين يتبع عدد الوحدات الانتاجية بشكل عام كما يشبر الجدول (١).

٣ـ الأجور والمزايا:

يعد عنصر العمل جانبا مهما من عناصر الإنتاج وبذلك فأن الأجور والمزايا تعد عائداً لهذا العنصر المهم في العملية الانتاجية وتجدر الإشارة الى ان هنالك علاقة وثيقة بين كثافة استخدام عنصر رأس المال وكثافة استخدام عنصر العمل في العملية الإنتاجية، ولذلك فأن مقدار ألأجور يتبع درجة تكثيف هذا العنصر ويمكن تفسير ارتفاع الأجور والمزايا الى زيادة عدد المشتغلين وثبات معدل الأجر أو زيادة معدل الأجر وثبات عدد المشتغلين أو الأثنين معا أو زيادة أحدهما بنسبة أكبر من الزيادة في الأجور او لربما يعود الى تقلبات معدل التضخم[١٢].

حققت ألأجور والمزايا في المنشآت الصغيرة انخفاضا إذ بلغت الأجور والمزايا في عام ٢٠٠٠ حوالي (٤٤٢٥١١٣٢) دينار ثم اخذت بالارتفاع المتذبذب لتصل الى (٤٨٥٥٥٧٥٥٢) دينار عام ٢٠١٢ وهو اعلى مستوى خلال المدة المدروسة وقد يعود ذلك الى تحسن مستويات الاجور رغم انخفاض عدد المنشآت واعداد العاملين بعد عام ٢٠٠٣، لكن هذا الانخفاض انعكس اخيرا على انخفاض الاجور والمزايا لتصل في عام ٢٠١٨ حوالي(٢٩٨٨٠١٥٤٦) دينار، ويمكن القول أن الأجور والمزايا من حيث المبدأ تتبع التغير في عدد المشتغلين ضمن مدة الدراسة بشكل عام.

٤ـ قيمة الانتاج:

إن الحكم على مدى اهمية القطاع من الجانب الصناعي يكمن في التعرف على حجم نشاطه الاقتصادي ومساهمته في اجمالي الناتج الصناعي فضلاً عن المساهمة في التشغيل.

ويمكن الحصول على قيمة الانتاج من خلال حاصل ضرب الكميات المنتجة في أسعارها، وهذا يعني ارتفاع قيمة الانتاج يعبر عن زيادة حقيقية في الانتاج الصناعي بافتراض ثبات الأسعار، وتمثل قيمة الانتاج المباع حصيلة الايرادات التي تحصل عليها المنشآت الصناعية نتيجة قيامها بالعملية الانتاجية، فعند استعراض قيمة الانتاج في المنشآت الصناعية الصغيرة خلال مدة الدراسة سنلاحظ ارتفاع قيمة الانتاج، إذ بلغت قيمة الانتاج في عام ٢٠٠٠ حوالي (٤٨٢٢٣٥٧٧٧) دينار ثم اخذت بالانخفاض النسبي خلال

عامي(٢٠٠١-٢٠٠٢) ثم اخذت بالزيادة المتذبذبة الى ان تصل الى اعلى مستوى عام ٢٠١٢ فبلغت(٤٥٦٧١٠١٩٧٠) دينار وقد يعود ارتفاع قيمة الانتاج بالرغم من انخفاض اعداد المنشأت الى ارتفاع مستويات الاسعار والتضخم، بعد ١لك اخذت قيمة الانتاج بالانخفاض التدريجي لتصل في عام ٢٠١٨ حوالي (١٩٣٩٢٨٨٧٣٦) دينار، اي أن وتيرة الانتاج متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك المدة الزمنية الموضحة في الجدول (١).

٥ـ قيمة مستلزمات الانتاج:

يعد هذا الجانب جزءاً من التكاليف المتغيرة التي تتحملها المنشآت ولتحقيق أحد جوانب الكفاءة الاقتصادية حيث تخفيض قيمة مستلزمات الانتاج الى أعلى ما يمكن عند مستوى معين من الانتاج، ومن الجدول(١) تشير قيمة مستلزمات الانتاج في المنشآت الصناعية الصغيرة الى انها على العموم باتجاه متزايد، إذ بلغت قيمة مستلزمات الانتاج للمنشآت الصناعية الصغيرة في عام ٢٠٠٠ حوالي (٢٢٦٤٦٤٣١٦) دينار، ثم اخذت بالازدياد التدريجي لتصل الى اعلى قيمة بلغت (٢٠٦٦٢٩٥٤٠٨) عام ٢٠١٢ ثم اخذت بالانخفاض النسبي لغاية عام ٢٠١٤ ومن بعدها اخذت بالزيادة لتصل في عام ٢٠١٨ الى (١٠٢٧٢٧٩٢٤٦) دينار، ومن الجدير بالذكر ان قيمة مستلزمات الانتاج عادة ما تتبع قيمة الانتاج كما لاحظنا ذلك خلال مدة الدراسة.

وبشكل عام يمكننا القول أن المؤشرات الأساسية للصناعات الصغيرة في العراق والتي استعرضناها في جدول(١) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، كان (عدد المنشآت، عدد المشتغلين) على العموم باتجاه متناقص، اما(الأجور والمزايا) فكانت متذبذبة يغلب عليها طابع الارتفاع، اما (قيمة الإنتاج ومستلزماته) فكانت باتجاه متزايد، ومن الطبيعي كانت المؤشرات العددية(عدد المنشآت، عدد المشتغلين) كان اتجاهها العام يشير الى الانخفاض ويعزى السبب الى انخفاض عدد المنشآت بسبب ظروف ما بعد٢٠٠٣ منها تحول العاملين الى التوظيف الحكومي، ناهيك عن منافسة السلع المستوردة وانخفاض الاهتمام الحكومي لتلك الصناعات، اما المؤشرات القيمية(الأجور والمزايا، قيمة الإنتاج ومستلزماته) فكانت تشير الى أي الارتفاع بسبب ارتفاع الاجور وارتفاع مستوى الاسعار والتضخم، ومن المؤكد ان ذلك لا يعد تطورا لتلك الصناعات التي هي بحاجة الى دعم حقيقي وتشجيع لكي تلعب دور مهما في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

الجدول (١) المؤشرات الاقتصادية لمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٨) (الف دينار)

السنة	عدد المنشآت	عدد المشتغلين			الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج
		بأجر	بدون أخر	المجموع			
٢٠٠٠	٧٧١٩٧	٧٣٤٣٢	٩١١٤٧	١٦٤٥٧٩	٤٤٢٥١١٣٢	٤٨٢٢٣٥٧٧٧	٢٢٦٤٦٤٣١٦
٢٠٠١	٦٩٠٩٠	٦٠٦٠٢	٨٢١٢٢	١٤٢٧٢٤	٣٣٦٥٧٩٩٨	٤٦٩٦٠٧٩٦٩	٢٣٤١٧٦٠٩٣
٢٠٠٢	-	-	-	-	-	-	-
٢٠٠٣	١٧٩٢٩	٢٩١٨٧	٢١٠٢٠	٥٠٢٠٧	٣١٣٦٧٠٠٤	٤١٣٧٢٩٨٣٥	٢١٩٨٥٥٧١٠
٢٠٠٤	١٧٥٩٩	٤٢٩٢٥	٢١٤١٣	٦٤٣٣٨	٦٧٧٠٤١٤٣	٨١٥٩٧٧٨٤٥	٥١٣٠٧١٥٧٢
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٢٥٠٧٧	١١٣٠٢	٣٦٣٧٩	٥٥٨٠٩٥٠٧	٦٥٨٦٥٥٣٦١	٣٨٢٢٥٤٢٠٦
٢٠٠٦	١١٦٢٠	٣٢٤٧٦	١٤٠١٨	٤٦٤٩٤	٧٦٧٠٩٠٧٩	١١٠٣٧٥٦٧٩٤	٦١٧٠٩٥٦٨٧
٢٠٠٧	١٣٤٠٦	٣٥٦٤٧	١٨٠٣٢	٥٣٦٧٩	٩٦٣٢٨٦٢٧	٨١٢٤٤١١٥١	٤٦٧١٨٩٧٣٧
٢٠٠٨	-	-	-	-	-	-	-
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	١٧٦٧٨	١٠١٠٢	٢٧٧٨٠	٦٥١٠٩٠٣٥	٨١٥٩٥٣٥٢٨	٣٨٩٢٣١٢٨٥
٢٠١٠	١١١٣١	٢٥٣٦٢	١١٥٣٦	٣٦٨٩٨	١٠٥٩٧٩٢١٢	١٥٥٦٣٣٦٠٠٩	٥٦٩٧٤٦٨٤٩
٢٠١١	٤٧٢٨١	٨٩٦٤٦	٥٥٧٣٩	١٤٥٣٨٥	٤٠٦٦١٥٦١٩	٣٨٩٦٢٦٧٤٤٦	١٩٦٤٩٢١٤٧٤
٢٠١٢	٤٣٦٦٩	٩٤٣٧٨	٥١٨٣٢	١٤٦٢١٠	٤٨٥٥٥٧٥٥٢	٤٥٦٧١٠١٩٧٠	٢٠٦٦٢٩٥٤٠٨
٢٠١٣	٢٧٦٩٤	٦٠٠٧٥	٣١٩٨٤	٩٢٠٥٩	٢٨٨٥٧٣٣٥٧	٣٢٨٩٧١٠٣٧٢	١٩٠١١٢٠٤٩٠
٢٠١٤	٢١٨٠٩	٤١٣٠٤	٤٢٩٦٨	٨٤٢٧٢	٣٣٩٤٠٩٣٥٧	١٩٢٤٩٨٠٢٢٠	٩٣٢٤٦٩٨١٦
٢٠١٥	٢٢٤٨٠	٤٢٦١٦	٢٤٥٤١	٦٧١٥٧	٢٦١٤٩١٥٠٧	١٨٢٣٩٦٨٠١١	٩٧٨٧٥٣٧٢٨
٢٠١٦	٢٥٩٦٦	٥٣٠٢٢	٢٨٨٩٨	٨١٩٢٠	٣٣٣١١٠٥٧٤	٢٠٧٩٩١٤٥٨٣	١٠٢٦٥١٩٣١٧
٢٠١٧	٢٧٨٥٦	٥٨٩٥٤	٣٤٦٩٠	٩٣٦٤٤	٣٠٤٤١٢١١٨	٢٠١٦٣٣٠٤٨٣	١٠٠٨٤٩٥٣٩٢
٢٠١٨	٢٥٧٤٧	٥٤٦١٧	٢٨٧٥٨	٨٣٣٧٥	٢٩٨٨٠١٥٤٦	١٩٣٩٢٨٨٧٣٦	١٠٢٧٢٧٩٢٤٦

المصدر: أحتسب الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية للأعوام (٢٠٠٧، ٢٠١٦، ٢٠١٨)، جمهورية العراق.

ثانياً: نتائج تطبيق معايير كفاءة الأداء للمنشآت الصناعية الصغيرة في العراق:

١- القيمة المضافة الإجمالية:

يعد هذا المعيار من المعايير المهمة التي تشير إلى مدى مساهمة هذه المنشآت في الإنتاج الصناعي ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن استخراج القيمة المضافة الإجمالية عن طريق طرح قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الإنتاج الصناعي ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المعول عليها في معرفة مساهمة المنشآت في نمو الناتج، حيث أنه يستبعد مستلزمات الانتاج وبالتالي يمكن تحاشي الإسراف والتبذير في استخدام المواد الأولية، وتشير القيمة المضافة الاجمالية في المنشآت الصناعية الصغيرة ارتفعت بنسبة ٢٥٦٪ عند مقارنة عام ٢٠٠٠ بعام ٢٠١٨ وبواقع ١٣.٥٪ سنويا، مما يشير إلى تزايد القيمة المضافة خلال المدة المدروسة، وقد يعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع مستوى الاسعار وقيمة السلع المنتجة خلال المدة المدروسة.

٢- إنتاجية العمل:

يكتسب موضوع الإنتاجية أهمية واسعة في الدراسات الاقتصادية، إذ يمكن الاعتماد عليه في قياس كفاءة العديد من الأنشطة أو الميادين الاقتصادية والاجتماعية، ومن المعلوم أن إنتاجية عمل

المنشأة أو الوحدة الإنتاجية هي محصلة للعاملين فيها، ويمكن الحصول عليها من حاصل قسمة القيمة المضافة الإجمالية على عدد المشتغلين، ولما كانت إنتاجية الفرد في رأي بعض المنتجين هي حالة المهارة والدافع، فأن إنتاجية الوحدة الإنتاجية تتوقف على مهارات عمالها ودوافعهم، وبالتالي تكون إنتاجية اقتصاد معين مرهونة بإنتاجية العاملين فيه بمختلف قطاعاته[١٣].

وتسهم معدلات زيادة الإنتاجية إلى جانب معدل وحجم الاستثمار في تحديد معدل النمو المستهدف في تحقيق الاقتصاد الوطني، وان تزايد أهمية الإنتاجية لارتباطها الوثيق بتحديد عوائد عوامل الانتاج وخاصة أجور العاملين فضلا عن إسهامها في خدمة المستهلك من خلال توفير السلع والخدمات الامر الذي يعني للإنتاجية تأثيراً فاعلاً على مستوى المعيشة في مختلف المجتمعات والانظمة الاقتصادية[١٤].

وحققت إنتاجية العمل نسبة نمو مقدارها ٦٠٣٪عند مقارنة عام ٢٠٠٠ مع عام ٢٠١٨ وبواقع ٣١٪ سنويا وتعكس انتاجية العمل في المنشآت الصناعية الصغيرة تزايد ملحوظ في إنتاجية العمل خلال المدة المدروسة مما يشير إلى ارتفاع القيمة المضافة الاجمالية للمشتغل الواحد في المنشآت الصناعية الصغيرة، والاحتمال الارجح لتفسير ذلك يعود إلى ارتفاع الاجور لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، ناهيك عن التنظيم الاداري للعمل ورفع كفاءة العاملين من خلال زيادة حوافز العاملين أو منحهم نسبة معينة من الارباح المتحققة، كل هذه الاسباب رفعت من انتاجية العمل في تلك المنشآت.

٣ـ معدل الأجر:

تعد الاجور احد عوائد عناصر الانتاج الأكثر اهمية وهو عنصر العمل ويعتمد عليها في الكشف عن مستوى معيشة العاملين ورفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية كما تعتمد كمؤشر لتخطيط الاحتياج من القوى العاملة في العملية الانتاجية ويمكن استخراج معدل الأجر النقدي من خلال قسمة أجمالي الأجور والمزايا على عدد المشتغلين بأجر. و بلغ نمو معدل الأجر عند مقارنة عام ٢٠٠٠ مع عام ٢٠١٨ حوالي ٨٠٧٪ وبواقع ٤٢٪ سنويا ونلاحظ من ذلك ارتفاع معدل الأجر النقدي بشكل متزايد والذي قد يعود الى ارتفاع مستوى الاجور خلال المدة المدروسة .

٤ـ القيمة المضافة اللاأجرية:

تقاس القيمة المضافة اللاأجرية من خلال طرح الأجور من القيمة المضافة الاجمالية

وبذلك فانه يعبر عن مساهمة عوامل الانتاج ما عدا عنصر العمل في تحقيق القيمة المضافة الاجمالية. وحققت القيمة المضافة اللاأجرية زيادة قدرها ١٨٩٪عند مقارنة عام ٢٠٠٠ مع عام ٢٠١٨وبواقع ١٠٪ سنويا، ويتضح من ذلك بأن قيمة عوائد عدا الاجور في المنشآت الصناعية الصغيرة كانت متزايدة نسبيا خلال مدة الدراسة.

٥ـ درجة التصنيع:

يستدل على الكفاءة الانتاجية للمنشأة الصناعية من خلال ارتفاع درجة التصنيع ويقصد بها مدى قدرة المنشأة على رفع قيمة المنتجات النهائية من جراء استخدامها لمستلزمات الانتاج وعليه فأنها تشير إلى الكفاءة والتقنين في استخدام المواد الاولية ومستلزمات الانتاج أي انها تحقق مستوى من الانتاج باقل قدر من مستلزمات الانتاج أو مستوى أكبر من الانتاج بالقدر نفسه من مستلزمات الانتاج ويمكن يقاس هذا المعيار من خلال قسمة القيمة المضافة الإجمالية على قيمة الانتاج وقد بلغ تطور درجة التصنيع للمنشآت الصناعية الصغيرة حوالي -١١٪عند مقارنة عام ٢٠٠٠عندما كان الدينار الواحد يحقق قيمة مضافة قدرها ٥٣٠ فلسا مع عام ٢٠١٨ الذي حقق فيها الدينار الواحد حوالي ٤٧٠ فلسا، مما يشير إلى انخفاض ما يحققه الدينار المستثمر، وهذا السبب الارجح لعزوف المستثمرين عن الاستثمار كونها تخضع لمبدأ تحقيق الارباح بالدرجة الاولى مما ادى إلى انخفاض اعداد المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق.

الجدول (٢) نتائج تطبيق معايير كفاءة الأداء الصناعي للمنشآت الصناعات الصغيرة في العراق

السنة	القيمة المضافة الإجمالية (الف دينار)	إنتاجية العمل (دينار)	معدل الأجر (دينار)	القيمة المضافة الأجرية (الف دينار)	درجة التصنيع (دينار)
٢٠٠٠	255771461	1554.0954	602.61374	211520329	0.530386739
٢٠٠١	235431876	1649.5605	555.39418	201773878	0.501337055
٢٠٠٢	-	-	-	-	-
٢٠٠٣	193874125	3861.4959	1074.6909	162507121	0.468600784
٢٠٠٤	302906273	4708.0461	1577.266	235202130	0.371218747
٢٠٠٥	276401155	7597.8217	2225.5257	220591648	0.419644584
٢٠٠٦	486661107	10467.181	2362.0236	409952028	0.440913351
٢٠٠٧	345251414	6431.7781	2702.2927	248922787	0.424955597
٢٠٠٨	-	-	-	-	-
٢٠٠٩	426722243	15360.772	3683.0544	361613208	0.522973709
٢٠١٠	986589160	26738.283	4178.6615	880609948	0.633917839
٢٠١١	1931345972	13284.355	4535.7921	1524730353	0.495691325
٢٠١٢	2500806562	17104.21	5144.8171	2015249010	0.54756968
٢٠١٣	1388589882	15083.695	4803.5515	1100016525	0.422100953
٢٠١٤	992510404	11777.463	8217.3484	653101047	0.515595118
٢٠١٥	845214283	12585.647	6135.9937	583722776	0.46339315
٢٠١٦	1053395266	12858.829	6282.4973	720284692	0.50646083
٢٠١٧	1007835091	10762.41	5163.5532	703422973	0.499836262
٢٠١٨	912009490	10938.645	5470.8524	613207944	0.470280404

المصدر: أحتسب الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية للأعوام (٢٠٠٧، ٢٠١٦، ٢٠١٨)، جمهورية العراق.

الاستنتاجات والتوصيات:

مما تقدم، فإننا نخلص إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي نرى من وجهة نظرنا ضرورة مراعاتها والأخذ بها من قبل الجهات المسؤولة من أجل النهوض بواقع الصناعات الصغيرة وتطويرها والعمل من قبل الجهات والوزارات المعنية باستخلاص العبر من السنوات السابقة للتغيرات الاقتصادية التي حصلت، وتحديد نقاط الضعف والعمل على وضع الحلول المناسبة لها، ونأمل أن تسهم هذه التوصيات والاقتراحات في رسم ملامح سياسة إنتاجية تساعد على النهوض بالاقتصاد الوطني، والتخلص من الآثار السلبية الناجمة عن السياسات الاقتصادية السابقة.

١- تمثل الصناعات الصغيرة جانبا مهما وحيويا في القطاع الصناعي لما لها دور في توفير بعض احتياجات السوق وإنتاج السلع ذات الخصوصية المحلية، فضلاً عن تشغيل الأيدي العاملة، لذا نوصي بالاهتمام وتطوير هذه الصناعات باعتبارها حجر الأساس للتنمية الصناعية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

٢- أتضح من خلال المؤشرات الاقتصادية للمنشآت الصغيرة في)، كان (عدد المنشآت، عدد المشتغلين) على العموم باتجاه متناقص، اما(الأجور والمزايا) فكانت متذبذبة يغلب عليها طابع الارتفاع، اما (قيمة الإنتاج ومستلزماته) فكانت باتجاه متزايد، ومن الطبيعي كانت المؤشرات العددية(عدد المنشآت، عدد المشتغلين) كان اتجاهها العام يشير الى الانخفاض ويعزى السبب الى انخفاض عدد المنشآت بسبب ظروف ما بعد٢٠٠٣ منها تحول العاملين الى التوظيف الحكومي، ناهيك عن منافسة السلع المستوردة وانخفاض الاهتمام الحكومي لتلك الصناعات، اما المؤشرات القيمية(الأجور والمزايا، قيمة الإنتاج ومستلزماته) فكانت تشير الى أي الارتفاع بسبب ارتفاع الاجور وارتفاع مستوى الاسعار والتضخم، ومن المؤكد ان ذلك لا يعد تطورا لتلك الصناعات، لذلك نوصي بضرورة وجود تشجيع ودعم حقيقي لكي تلعب دور مهما في عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

٣- تشير نتائج تطبيق معايير كفاءة الأداء الصناعي المطبقة على منشآت الصناعات الصغيرة في العراق وهي (القيمة المضافة الإجمالية، إنتاجية العمل ، معدل الأجر،

القيمة المضافة الأجرية، ودرجة التصنيع) أن النتائج إيجابية بشكل عام ماعدا مؤشر درجة التصنيع الذي يشير إلى انخفاض عائديه الدينار المستثمر، مما يتطلب التركيز على الكفاءة الاقتصادية في تخفيض التكاليف وتحسين نوعية وكمية الانتاج والإنتاجية والاهتمام بجوانب الربحية الاقتصادية، ناهيك عن توفير الحماية التجارية لها باعتبارها مؤشر مهم لنجاح تلك الصناعات في العراق.

هوامش البحث

(١) محمد محمود الامام، مفهوم الصناعات الصغيرة في جمهورية نصر العربية، دار القلم ،القاهرة ١٩٨٩، ص٦٦.
(٢) المصدر السابق
(٣) عباس نسيم جار الله، واقع وسبل الصناعات الصغيرة ، رسالة ماجستير- كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٨٠، ص (١٠- ٣٠).
(٤) سعيد حامد، اقتصاديات المنشآت الصغيرة، الموسوعة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٨٧.
(٥) سعيد حامد، أسس بناء وتنمية المشروعات، الموسوعة العربية ، بيروت ٢٠٠١.
(٦) محمد محمود الامام، الصناعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية، دار القلم، القاهرة، ١٩٨٩، ص
(٧) سعيد حامد، اقتصاديات المنشآت الصغيرة، المؤسسة العربية، بيروت- ١٩٨٩، ص ٨٧.
(٨) محمد محمود الامام، الصناعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية. دار القلم، القاهرة، ص٩٨٩
(٩) سعد حامد ، أسس بناء وتنمية المشروعات الصناعية، المؤسسة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص٤٣.
(١٠) سعدون بوكبوس واخرون، واقع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد ٢٧، المجلد ١، ٢٠١٣، ص١٢.
(١١) مايح شبيب، الشمري، تقييم كفاءة الأداء للمنشآت الصناعية الغذائية في العراق للفترة ١٩٨٤- ١٩٩٠، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الزراعة الرافدين، المجلد (٢٦)- العدد (٤)، ١٩٩٤، ص(٣٤- ٣٦).
* المنشآت الصغيرة هي تلك التي تستخدم أقل من عشرة أشخاص.
(١٢) نبيل عبد المسيح خربوش، دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التصنيع في العراق، مجلة الصناعة، العدد الثاني، ١٩٨٩، ص ٥٦.
(١٣) احمد محمد موسى، تقييم الاداء الاقتصادي في قطاع الاعمال والخدمات، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص٥٥.
(١٤) علي مجيد، وفالح عباس علي الحمادي، دراسة تحليلية لإنتاجية العمل في قطاع الصناعات التحويلية، مجلة الصناعة، العدد الثاني، ١٩٩٠، ص٨٤.